

The Prime Minister

State of Kuwait



رئيـس مجلـس الـوزـراء

دوـلـة الـكـوـيـت

مـرسـلـ بـعـدـ بـعـدـ بـعـدـ بـعـدـ بـعـدـ
الـنـادـرـةـ

ـ يـحـاكـ إـلـىـ لـنـسـنـةـ لـتـسـعـهـ بـلـائـيـ دـرـاـمـيـ دـيـرـ



معالـيـ الـأـخـ الفـاضـلـ / مـرـزـوقـ عـلـيـ الغـانـمـ

رئـيـسـ مجلـسـ الـأـمـةـ

تحـيةـ طـيـبـةـ وـبـعـدـ ،

أودـ أـحـيلـ لـعـالـيـكـ نـسـخـةـ مـنـ المـرـسـومـ رـقـمـ (86) لـسـنـةـ 2020
بـحـالـةـ مـشـرـوعـ قـانـونـ بـشـأنـ مـعـالـجـةـ الـآـثـارـ النـاجـمـةـ عـنـ جـائـحـةـ كـوـرـوـنـاـ
الـمـسـتـجـدـ عـلـىـ سـوقـ الـعـمـلـ .

آـمـلـيـنـ التـكـرـمـ بـعـرـضـهـ عـلـىـ مـجـلـسـكـ المـوـقـرـ .

معـ وـافـرـ التـقـدـيرـ وـالـاحـتـرامـ ،

رئـيـسـ مجلـسـ الـوـزـراءـ

صـبـاحـ خـالـدـ الـحمدـ الصـبـاحـ

أـ حـمـدـ الصـبـاحـ

مرسوم رقم 86 لسنة 2020
بإحالته مشروع قانون إلى مجلس الأمة

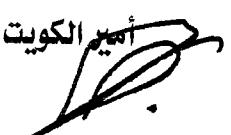
بعد الإطلاع على الدستور ،
وبناءً على عرض وزير الشئون الاجتماعية ،
وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

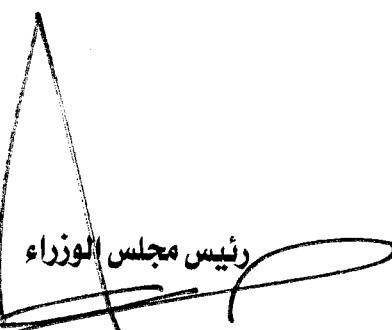
رسمنا بالآتي
مادة أولى

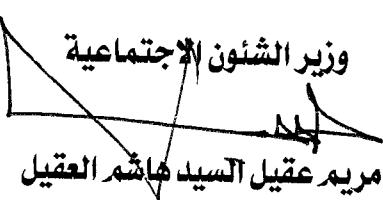
يُقدم إلى مجلس الأمة مشروع القانون المرافق بشأن معالجة الآثار الناجمة عن
. بائحة كورو نا المستجد على سوق العمل .

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء إبلاغ هذا المرسوم إلى مجلس الأمة .

أمير الكويت

صباح الأحمد الجابر الصباح

رئيس مجلس الوزراء

صباح خالد الحمد الصباح

وزير الشئون الاجتماعية

مريم عقيل السيد هاشم العقيل

صدر بقصر السيف في : ٢٦ رمضان ١٤٤١ هـ
الموافق : ١٩ سبتمبر ٢٠٢٠ م

**مشروع
قانون رقم (٢٠٢٠) لسنة ٢٠٢٠
بشأن معالجة الآثار الناجمة عن جائحة كورونا المستجد على سوق العمل**

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٩ في شأن العمل في قطاع الأعمال النفطية،
- وعلى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٠ في شأن العمل في القطاع الأهلي والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم ١٠٩ لسنة ٢٠١٣ في شأن الهيئة العامة للقوى العاملة،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

مادة أولى

((يجوز للوزير المختص بالعمل الموافقة لأصحاب العمل بسبب الإجراءات والتدابير الاحترازية التي تتخذها الدولة للوقاية من جائحة كورونا المستجد وترتب على ذلك توقف النشاط كلياً أو جزئياً، أن تمنح العمالة لديهم إجازة خاصة بأجر مخفض لا يقل عن الحد الأدنى للأجور، وذلك خلال المدة التي يقررها مجلس الوزراء كفترة توقف للنشاط.

كما يجوز لأصحاب العمل الاتفاق مع العمالة لديهم على تخفيض الأجر طوال فترة توقف النشاط المشار إليها بالفقرة السابقة بحد أقصى ٥٠٪ على أن يتم مراعاة ساعات العمل الفعلية مقابل الأجر المدفوع، ودون المساس بالحد الأدنى للأجور، وعلى أن تتحسب كافة مستحقات العمالة على أساس الأجر المستحق لهم قبل تخفيضه وتكون ضمن مدة الخدمة.

ويصرف الدعم المقرر من خلال برنامج الدعم وكذلك بدل البطالة للمخاطبين بأحكامهما.

ويصدر قرار من مجلس الوزراء بالضوابط والشروط الازمة لتنفيذ هذه الأحكام))

مادة ثانية

استثناء مما ورد في أي قانون آخر تسرى أحكام المادة الأولى من هذا القانون خلال فترة الإجراءات الاحترازية التي تتخذها الدولة للوقاية من جائحة فايروس كورونا المستجد ولا يعمل بأي حكم يخالف أحكام هذا القانون، وينتهي العمل بأحكام هذا القانون بانتهاء التدابير الاحترازية التي تتخذها الدولة لمواجهة جائحة فايروس كورونا المستجد.

مادةثالثة

لا ت hubs المدة التي يقررها مجلس الوزراء كفترة توقف للنشاط - تطبيقاً لأحكام المادة الأولى - ضمن المعايير الإجرائية للدعوى التي يرفعها العمال استناداً إلى أحكام هذا القانون.

مادة رابعة

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت

صباح الأحمد الجابر الصباح

صدر بقصر السيف في:
الموافق:

مذكرة ايضاحية

للقانون رقم لسنة 2020 بشأن معالجة الآثار الناجمة عن جائحة كورونا المستجد على سوق العمل

لما كان الدستوري يلقي على عاتق الدولة مهمة العناية بالصحة العامة ووسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة، كما يقع على عاتقها - كذلك - كفالات تضامن المجتمع في تحمل الأعباء الناجمة عن الكوارث والمحن العامة، لذلك كان لزاماً اتخاذ كافة الإجراءات الوقائية والعلaggية لمواجهة الأمراض والأوبئة، فضلاً عن اتخاذ الإجراءات والتدابير الاحترازية بشأن أحوال الكوارث والمحن العامة وغيرها.

ولما كانت الأوضاع الاستثنائية الناجمة عن إجراءات مواجهة انتشار جائحة كورونا المستجد قد تركت آثارها ليس على دولة الكويت فحسب بل وعلى كافة دول العالم، وحيث لا زال انتشار هذه الجائحة، في ظل ارتفاع أعداد المصابين به، يمثل هاجسنا على صحة البشرية جمعاء، فضلاً عن آثاره الجسيمة على الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى تأثيرها الواضح على الاقتصاد الوطني في ظل المخاوف من استمرار هذه الأزمة، وحيث إن دولة الكويت تعد واحدة من أهم الدول المستقبلة للعمالة والمرسلة من دول عديدة، لذا فقد كانت هناك حاجة بالغة وسريعة لسد بعض النقص التشريعي في القوانين ذات الصلة بمعالجة آثار هذه الجائحة.

وقد استهدفت أحكام هذا القانون معالجة الآثار الناجمة عن هذه الجائحة على سوق العمل، كما استهدفت مراعاة طبيعة الظرف الاستثنائي الحالي بإصدار هذا القانون ليكون سريانه مؤقتاً بطبعية هذا الظرف، حيث إن أحكامه قد جاءت لمعالجة الشكاوى المتزايدة من جانب أصحاب العمل والعمالات بسبب توقف الأنشطة سواء بصورة كلية أو جزئية نتيجة للتدابير الاحترازية التي اتخذتها الدولة للوقاية والحد من انتشار هذه الجائحة. كما استهدفت - كذلك - أحكام هذا القانون الوقاية من نذر المستقبل التي أقرت بظلالها على التصريحات العالمية في شأن تفاقم الآثار السلبية على العمالة في كافة دول العالم، وهو الأمر الذي يمكن تبيينه من تصريحات منظمة العمل الدولية الصادرة بهذا الخصوص، والتي أشارت إلى فقدان ملايين من العمال لوظائفها لو استمرت الأزمة على هذا النحو.

وحيث إن الأمر يتطلب إعادة التوازن في علاقات العمل في القطاع الأهلي في ظل الظروف المشار إليها، فقد أجازت الفقرة الأولى من المادة الأولى من هذا القانون للوزير المختص بالعمل الموافقة لأصحاب العمل بسبب اتخاذ الدولة للإجراءات والتدابير الاحترازية من أجل الوقاية والحد من انتشار جائحة كورونا المستجد، والتي كان من شأنها توقف النشاط كلنا أو جزئياً، أن يقوموا بمنع العمالة لديهم إجازة خاصة بأجر لا يقل عن الحد الأدنى للأجور وذلك خلال المدة التي يقررها مجلس الوزراء كفترة توقف للنشاط.

كما أجازت الفقرة الثانية من المادة الأولى لأصحاب العمل الاتفاق مع العمالة لديهم على تخفيض الأجر طوال فترة توقف النشاط المشار إليها بالفقرة السابقة بحد أقصى 50% مع مراعاة تناسب ساعات العمل الفعلية مقابل الأجر المدفوع، ولا ينزل التخفيض للأجر إلى ما دون الحد الأدنى للأجور، مع احتساب كافة مستحقات العمالة على أساس الأجر المستحق لهم قبل تخفيضه. وأكدت الفقرة الثالثة من المادة الأولى على صرف الدعم من خلال برنامج الدعم المقرر ضمن حزمة المحفزات الاقتصادية التي أقرها مجلس الوزراء للعمالة الوطنية في القطاع الخاص (الباب الثالث والباب الخامس) أو بدل البطالة للمخاطبين بأحكامهما، وذلك لضمان الحماية الاجتماعية للعمالة الوطنية والمحافظة على أوضاعها بالقطاعات المتضررة من فترة الأزمة، كما أنابت الفقرة الرابعة من المادة الأولى بمجلس الوزراء إصدار قرار بالضوابط والشروط الالزامية لتنفيذ الأحكام الواردة بالفقرات الثلاث السابقة.

وأشارت المادة الثانية من هذا القانون إلى أن الأحكام الواردة بال المادة الأولى من هذا القانون تسري طوال فترة اتخاذ الإجراءات والتدابير الاحترازية من جانب الدولة للوقاية من فيروس كورونا المستجد، كما أشارت إلى تعطيل سريان كل حكم يخالف أحكام هذا القانون خلال فترة تطبيقه، وأن ينتهي العمل بأحكام هذا القانون بانتهاء التدابير الاحترازية التي تتخذها الدولة لمواجهة جائحة فايروس كورونا المستجد.

وقد بيّنت المادة الثالثة من أحكام هذا القانون عدم احتساب المدة التي يقررها مجلس الوزراء كفترة توقف للنشاط على النحو الوارد بال المادة الأولى من هذا القانون ضمن المواجه الإجرائية للدعوى التي يرفعها العمال استناداً إلى أحكام هذا القانون.